معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية



في اللغة

تأليف

على بن اسماعيل بن سيده

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق

مصطفى السقا

الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض

دكتور حسين نصار

المدرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م

تصدير

للأستاذ الدكتور طه حسين

هذا كتاب يُعتبر أصلا خطيرا من أصول المعجمات العربية ، فصاحبه قد جمع كل ماسبق إليه الذين وضعوا المعجمات ، ودرسه وحقّق منه مايحتاج إلى تحقيق ، وصحّح منه مالم يكن بدّ من تصحيحه . وأهدى إلى العالم العربىّ كتابه هذا الضخم مرجعا أساسيا بألفاظ اللغة العربية ؛ ودقته فى البحث ، وحُسن تجليته للمشكلات ، يعرفه كلّ من رجع إلى المخصّص الذى نُشر فى مصر ، والذى لايقلّ خطورة عن هذا الكتاب .

ولكنه على دقّته ، يعسُر البحث فيه على غير المتخصّصين ، لأن مؤلفه قد رتّبه على الطريقة القديمة التى اصطنعها القدماء من أصحاب المعجمات .

ولكنّا سنيسّر لهؤلاء البحث فى هذا الكتاب عما يحتاجون إلى البحث عنه بما سيوضع من الفهارس لموادّه المختلفة ، بحيث يصبح الرجوع إليه يسيرا بالقياس إلى المتخصصين وغير المتخصصين . والذين ينظرون فى المعجمات التى أُلّفت بعد هذا الكتاب يستطيعون أن يلاحظوا أن أصحاب هذه المعجمات يرجعون دائما إلى كتاب المحكم وكتاب المخصص ، وربما أخذوا منهما دون الإشارة إليهما . وربما ذكروا اسم المؤلف ولم يذكروا اسم الكتاب الذى رجعوا إليه من هذين المعجمين .

وقد رأت اللجنة الثقافية للجامعة العربية أن نشر هذا الكتاب خدمة جليلة للغة العربية ، فهو إحياء لكتاب خطير يجب أن يحيا ، وهو إحياء لعالم جليل من أئمّة اللغة فى الأندلس ، ومن حقه أن يظهر فضله ، وينتفع الناس بعلمه فى هذه العصور الحديثة ، كما انتفع به القدماء قبل أن تُعرف المطبعة ويسْهُل النشر ، ويُتاح للناس إحياء مامضى من مجد أجيالهم القديمة .

وقد وكلت الجامعة العربية تحقيق هذا الكتاب إلى صفوة من العلماء ، فهم ينهضون بمهمّتهم أكفاء لها جديرين بها ، ويحتملون تبعات هذا التحقيق كما يحمل العالم الكريم أمانة العلم فى جدّ وعزم ، وفى غير قصور أو تقصير .

وليس بدٌّ من أن أشكر للجامعة العربية حرصها الشديد على إحياء التراث العربى فى العلوم والآداب والفنون، تبذل فى ذلك ما تملك من الجهد ، وما يتاح لها من المال .

وليس بدٌّ كذلك من أن أعترف بفضل السيد الوجيه السعودى حسن الشربتلى ، فبماله يُنشر هذا الكتاب، كما ينشر غيره من الكتب فى التاريخ الإسلامى العربى .

وقد بارك الله للجامعة العربية فى منحة هذا السيد الوجيه الكريم ، فجعلت تنفق منها على إحياء هذه الطائفة القيمة من الكتب العربية القيمة .

وإنى لأرجو أن يعرف المنتفعون بهذه الكتب الفضل كل الفضل لهذا السيد الكريم الذى أتاح نشرها ، وأن يتولى الله جزاءه أحسن الجزاء ، بما يُسدى إلى التراث العربىّ من معروف ، وما يُيَسِّر من إحياء نفائسه التى لم تكن لترى النور إلا بفضل معونته وتأييده .

طه حسين

مقـــدمة

ابن سيده اللغوى الأندلسى

وكتبه ومناهجه

اشتهر مؤلِّف «المحكَم» بين معاصريه ومن بعدهم من لُغويين وأدباء ومؤرّخين بكنيته: «ابن سِيدَه»، ولكن هذه الشُّهرة أنسَتِ الناس اسمَ أبيه، فوقع بينهم الخلاف حين أرادوا تدوينه. قال ياقوت[1]: «قال الحُميدى: علىّ بن أحمد، وفى كتاب ابن بَشْكُوال: علىّ بن إسماعيل، وفى كتاب القاضى صاعد الجَيَّانى: علىّ بن محمد، فى نسخة، وفى نسخة: علىّ بن إسماعيل. فاعتمدنا على ماذكره الحميدىّ، لأن كتابه أشهر». ولا زال الباحثون إلى اليوم مُجمعين على اسمه وكنيته: علىّ بن سِيدَه، ومختلفين فى اسم أبيه، بين إسماعيل، وأحمد، ومحمد، وإن مال كثيرون إلى أنه إسماعيل.

وُلِد «ابن سِيدَه» حوالى عام ٣٩٨ هـ فى مدينة «مُرْسِيَة»، من أعمال تُدْمِير، المتصلة بإقليم جَيَّان، شرقىّ قُرْطبة. وكان ضريرا كأبيه، وإن لم يصرّح أحد من مترجميه: أوُلد أعمى، أم فقد البصر بعد مولده؟

وتلقّى العلم على أبيه الذى كان قيِّما بعلم اللُّغة، وعلى أبى العلاء صاعد بن الحسن بن عيسى الرَّبعىّ البغدادىّ اللغوىّ، الوافد على الأندلس، وأبى عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكىّ الحافظ المقرئ، وغيرهم، وإلى جانب دراسته اللغة والنحو والأدب، عُنِى بالمنطق عناية طويلة، وارتضى فيه مذهب مَتَّى بن يونس. وقد بلغ فى هذه العلوم التى حصَّلها مرتبة رفيعة، حتى قال عنه مترجموه: «لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلّق بها، وكان متوفِّرا على علوم الحكمة، ذا حظّ وتصرُّف فى الشِّعر».

وقال هو عن نفسه[2]: «إنى أجد علم اللغة أقلّ بضائعى، وأيسر صنائعى، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيقِ النحو، وحُوشِىّ العروض، وخفىّ القافية، وتصوير الأشكال المنطقية، والنَّظر فى سائر العلوم الجَدَلية».

ويتبيَّن من المحكم، أن مؤلِّفه كان على جانب كبير من العلم بالقراءات، ولعله أخذ علمه بها من إقامته بمدينة «دانية»، التى اشتهرت بأن «أهلها أقرأ أهل الأندلس، لأن أميرها مجاهدا العامرىّ، كان يستجلب القرّاء، ويتفضَّل عليهم، ويُنفق عليهم الأموال[3]».

واشتهر ابن سيدَه بالحفظ، فى اللُّغة والنَّحو خاصَّة. قال أبوعمر الطَّلَمنكىّ: «دخلت مُرْسِيَة،

---

(١) معجم الأدباء ٥ : ٨٤.
(٢) المحكم ١٦.
(٣) ياقوت: معجم البلدان: دانية.

فتشبَّث بى أهلها ، ليسمعوا عنى «الغريب المصنف» لأبى عُبيد ، فقلت لهم : انظروا من يقرأ لكم ، وأمسك أنا كتابى . فأتونى برجل أعمى ، يُعرَف بابن َسيده . فقرأه علىّ من أوّله إلى آخره ، من حفظه ، فعجبت منه » .

واتصل المؤلِّف بالأمير أبى الجيش مجاهد بن عبد الله العامرىّ ، من موالى عبد الرحمن الناصر بن المنصور محمد بن أبى عامر المعافرىّ ، وأصله مملوك رومىّ ، ولكنه تحلَّى بالعلم والشَّجاعة والإقدام . فلما جاءت أيَّام الفتنة ، وتغلَّبت العساكر على النواحى ، سار هو فيمن تبعه إلى الجزائر التى فى شرق الأندلس ، فاستولى على دانية ومَيُورقَة ومَنُورقَة ويابسة عام ٤٠٦ أو٤٠٧هـ . ثم قصد سَرْدانية ، وتغلَّب على أكثرها ، وافتتح معاقلها ، وأقام بها . ثم اختلفت عليه أهواء الجند ، وتداعى عليه ملوك إيطاليا وألمانيا ، وأرسلوا إليه الجيوش بعد الجيوش للقضاء عليه . وعندما وصلته أنباء هذه الجيوش ، أراد الرَّحيل عن سَرْدانية ، ولكن الجيوش عاجلته وأوقعت به هزيمة منكرة ، وقتلت كثيرا من أصحابه وجنوده ، واستولت على أكثر أسطوله ، وأسرت نساءه وأولاده وبناته ، ونجا هو بشقّ النَّفس ، ولم يستطع أن يخلِّص أولاده إلا بعد زمن طويل . واستمرّ يحكم دانية إلى أن توفى سنة ستّ وثلاثين وأربع مئة .

وكان مجاهد من أهل العفاف والعلم والشَّجاعة ، تحقَّق بعلم العربية ، وتصرَّف فى علوم القرآن : قراءته ، ومعانيه ، وغريبه ، عُنِى بطلب ذلك من صباه إلى اكتهاله . وجمع من الكُتب ما لم يجمعه أحد من نُظرائه ، وأتت إليه العُلماء من كلّ صُقْع . فاجتمع بفنائه جملة من مشيختهم ومشهور طبقاتهم ، كأبى عمرو المقرئ ، وابن عبد البرّ ، وابن مَعْمر اللغوىّ . فشاع العلم فى حضرته ، حتى فشا فى جواريه وغلمانه ، فكان له من المصنِّفين عِدّة يقومون على قراءة القرآن ، ويُشاركون فى فنون من العلم ، يُجمِّلونه بها ، ويشرِّفون دولته . وقد بذل لأبى غالب تمَّام بن غالب ألف دينار ، ليزيد اسمه فى ديباجة معجمه «المُوعِب» . فأبى . وألَّف مجاهد نفسه كتابا فى العَروض ، يدلّ على قوّته فيه .

وألَّف ابن سيدَه لهذا الأمير كتابَى المحكم والمخصَّص . وبقى على صلته بابنه الأمير « إقبال الدولة » ، غير أن نَبْوة عرضت بينهما . فخاف ابن سيدَه ، وهرب إلى بعض الأعمال المجاورة ، وبقى بها مدة ، ثم استعطفه بقصيدة طويلة ، قال فيها :

ألا هل إلى تقبيلِ راحتكَ اليُمْنَى ... سَبيلٌ فإنَّ الأمنَ فى ذاكَ واليُمْنا
ضَحِيتُ فهل فى بَرْدِ ظِلِّك نَوْمةٌ ... لذى كبدٍ حَرَّى وذى مُقْلة وَسْنَى
ونِضْوِ هُمومٍ طَلَّحَتْه خُطُوبها ... فلا غاربا أبقَينَ منه ولا مَتْنا
غريبٌ نأَى أهلوه عنه وشفَّه ... هواهُم فأمسَى لا يقَرُّ ولا يَهْنا
فيا ملكَ الأملاكِ إنى مُحلَّأٌ ... عن الوِرْدِ لا عنه أُذاد ولا أُدْنَى
تحيَّفنى دهرى فأقبلتُ شاكيا ... إليك أمأذونٌ لعبدك أم يُثْنَى
وإن تتأكّدْ فى دمى لك نِيَّةٌ ... بسَفْكٍ فإنى لا أحبّ له حَقْنا
دمٌ كوَّنتْه مَكرماتُك ، والذى ... يكونُ لا عتبٌ عليه إذا أفْنَى

إذا ما غــدا من حَرّ سيفك بارِدًا   فقِدْماً غــدا من برد بِرِّك لى سُخْنا
إذا قِتْــلةٌ أرْضَتْكَ مِنّا فهاتِها   حبيبٌ إلينا ما رضيتَ به عنّا

فرضِي عنه.

وفى يوم جمعة كان صحيحا سَوِيًّا إلى وقت صلاة المغرب. ثم دخل المتوضَّأ، فأُخرج منه وقد سقط لسانه، وانقطع كلامه، وبقى على تلك الحال يومين. وفى عشيّة يوم الأحد لأربع بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وخمسين وأربع مئة، تُوُفّى علىّ بن سِيدَه بدانية، بالغا من العمر ستّين سنة أو نحوها. وقيل تُوفى سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، والأوّل أصحّ وأشهر.

* * *

ألّف ابن سِيدَه عدّة كتب، وصل بعضُها إلينا، وفُقد بعضُها الآخر، ولم يبق منه غير عنوانه وحده، أو مضافا إليه إشارات مجملة إلى حجمِه وموضوعاته، وبعضها لا يعرف عنوانه.

فقد نسب بعض أصحاب الطبقات إلى ابن سيده «تأليفا كبيرا مبسوطا فى المنطق»، ولم يذكر عنوانه، ولم نعثر عليه بعد.

وذكر بعض من ترجم له، أنه ألّف الكتب التالية، وكلها لم يصل إلينا:

كتاب الأنيق فى شرح الحماسة، فى ستّ مجلدات، أو عشرة أسفار، على خلاف بين المراجع؛

كتاب شاذّ اللغة، فى خمس مجلدات؛

كتاب شرح كتاب الأخفش.

كتاب شرح العالم والمتعلّم، على المسألة والجواب؛

وذكر ابن سيده نفسه فى مقدمة المحكم ثلاثة كتب من تأليفه، وربما كانت أربعة. وهى:

كتاب «الوافى، فى علم القوافى»[1]، وسمّاه فى موضع آخر: «الوافى، فى أحكام علم القوافى»[2]. ونتبين من حديثه عنه أنه ملخّص، عالج فيه الضرائر الشِّعرية، ونقد باب عيوب الشِّعر وطوائف قوافيه، من كتاب الغريب المصنف، لأبى عُبيد القاسم بن سَلاّم[3].

وكتاب نَقَد فيه الأمور الصرفية من كتاب إصلاح المنطق لابن السكّيت، وغير الصرفية. قال[4]: «وأىّ شىء أذهب لزَيْن، وأجلب لعَبْر عين، من معادلته فى كتابه الموسوم بالإصلاح، الرِّئْم الذى هو القبر، والفضل، بالرِّيم الذى هو الظَّبى؟ ظن التخفيف فيه وضعا؛ ومن اعتقاده فى هذا الباب أن الغِين، وهو جمع شجرة غَيْناء، وأن الشِّيم جمع أشيم وشَيْماء، وزنه «فِعْل»، وذهب عليه أنه «فُعْل»: غُون،

(١) المحكم ٤.
(٢) المحكم ١٠.
(٣) المحكم ٤.
(٤) المحكم ٤.

وشُوم ، ثم كُسرت الفاء لتسلم الياء، كما فُعل ذلك فى بِيض . وهذا باب من التصريف مورودٌ متَنهَل، ومعلوم غير مَجهَل، إلى غير ذلك من الخطأ الذى لا أُحصِى عدده ، ولا أحصُر مَدَده . وقد أفردت فى ذلك كتابا » . وربما كان ذلك الكتاب هو الذى عرفه المترجمون لابن سيده باسم « العويص، فى شرح إصلاح المنطق »، ويكون الكتاب بذلك شرحا ونقدا .

وكتاب فى التَّذكير والتأنيث . قال[1] : « وأما ما أتركه من الإشعار بالتذكير والتأنيث ، فإنما ذلك لأنى قد أفرَدت له كتابا لم يوضع فى معناه ما يُوازيه ، فضلا عما يساويه . وكذلك الممدود والمقصور » .

وتُشعرنا العبارة الأخيرة فى الفقرة السابقة ، أنه ربما ألَّف كتابا فى المقصور والممدود أيضا .

ونسب له ياقوت ، والصَّفَدىّ وَفقًا له ، « كتاب العالم فى اللغة ، على الأجناس ، فى غاية الإيعاب ، نحو مِئة سِفْر ، بدأ بالفلك وختَم بالذَّرّة » . ولكن المعروف أن الكتاب الذى يحمل هذا الاسم، ويتحلى بهذه الصفات ، من تأليف أحمد بن أبان بن سَيِّد [2] . ويُخيَّل إلينا أن الأمر التبس على ياقوت .

ووصل إلينا من مؤلَّفات ابن سيده كتُب ثلاثة ، هى : شرح مشكل شعر المتنبى ، والمُخصَّص، والمحكم .

ومشكل شعر المتنبى : كتاب لم يُطبع بعد . وإنما تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة مخطوطة منه ، محفوظة بالرقم (٢ أدب م) . ويضم الكتاب ١٨٩ ورقة ، تحتوى كل صفحة منها على ١٩ سطرا ، ويتألَّف كل سطر من ٩ كلمات ، على وجه التقريب . وقد ألَّفه ابن سيده بعد المخصَّص ، إذ يذكره فيه .

ولم يُعالج المؤلف فى هذا الكتاب كل قصيدة بجميع أبياتها ، فيشرَح كلّ بيت منها . وإنما تناول الأبيات التى رأى أنها تحتوى على أمور جديرة بالتعليق عليها ، من الناحية النحوية أو اللغوية أو العروضية أو المجازية أو المنطقية . وسَّع المؤلف القول فى هذه الجوانب ، وكثيرا ما اقتبس فيها عن سيبويه وأبى علىّ الفارسىّ ، واستشهد بالأشعار المختلفة .

ونمثِّل لشرحه بقوله :

« قال المتنبى :

ظَلْتَ بها تَنْطَوِى على كَبِدٍ   نضيجةٍ فوق خِلْبِها يَدُها

ظَلْتَ : أقمت . والخِلب : غشاء الكبد . والبيت مضمن بالأول ، وهو « أبْعَدَ مابان عَنْكَ خُرَّدُها » فالعامل فى « أبْعَدَ » « ظلت » ، كأنه قال : ظَلْتَ بها أبْعَدَ ماكان خردها . والمعنى : أبْعَدَ مابان خردها ظلت منطويا على كبد قد أنضجها التوجُّع ، وأذابها التفجُّع . وعليها يدُها ، إنما توضع اليد على الكبد خشية من ضعفها ، تُؤيِّد بذلك . وكذلك يُفعَل بالفؤاد ، كقول الآخر :

---

(١) المحكم ١٤ .

(٢) انظر القفطى : إنباه الرواة ١ : ٣١، ؛ وياقوت : معجم الأدباء ٢ : ٢٠٣ ؛ والسيوطى : البغية ١٢٦ .

وضعت كفى على فؤادىَ مِنْ نار الهوَى وانطويْت فوق يدى

وأكثر الناس على أن « نضيجة » صفة للكبد فى اللفظ والمعنى ، ولا حظّ لليد فى النُّضج ، وإنَّما يُريد أن اليد موضوعة على خِلْب الكبد فقط ، ويقوّيه البيت الذى أنشدناه ، وهو :

وضعت كفى على فؤادىَ مِنْ نار الهوَى . . . .

وقد يجوز أن تكون « نضيجة » صفة للكبد فى اللفظ ، ولليد فى المعنى ، أى على كبد قد نضجت يدها على خِلْبها من حرارتها . وهذا أبلغ ؛ لأنها أنضجت اليد ، وهى موضوعة على الخلب من حرّ الكبد ، فما الظنّ بالكبد ؟ فإذا كان المعنى على هذا ، جاز فى « نضيجة » الجرُّ والرَّفع فالجرّ على الصفة للكبد فى اللفظ ، والرفع على أن تكون خبرَ مبتدأ ، وذلك المبتدأ هو اليد ، كأنه قال : يدُها نضيجةٌ فوق خِلبها وهذا كما تقول : مررت بامرأة ظريفةٍ أمتُها ، فالظّرْف فى اللّفظ للمرأة ، وفى الحقيقة للأمة . وإن شئت قلت : ظريفةٌ أمتُها ، أى أمتُها ظريفة . وأما إذا كانت النَّضيجة صفة للكبد فى اللفظ والمعنى ، فإنه لايكون فيها إلا الجرّ . وكون « نضيجة » صفة لليد أبلغ فى المعنى ، لأنها حينئذ نضيجة بما ليس فى ذاتها ، وإذا كانت نعتا للكبد ، فهى نضيجة بما فى ذاتها . واحتراق الشىء بما ليس فى ذاته ، أبلغ من احتراقه بما فى ذاته . وإنما يريد أنه إذا وَضع يده على كبده متألما ، نضِجت اليد بحرّ الكبد ، كقوله :

هلِ الوجدُ إلاَّ أنَّ قلبىَ لو دنا منَ الجمْرِ قِيدَ الرُّمح لاحترَق الجمرُ

وهذا عندى أبلغ من قول المتنبى ؛ لأن اليد إذا كانت على خِلْب الكبد ، فهى أقرب إلى الحرّ من الفؤاد ، من الجمر إذا كان بينه وبين الجمر قيدُ رمح ، مع أنه جعل الجمر النارىّ مُحترقا من حرّ فؤاده ، فحرّ الفؤاد إذن أشدّ من حرّ الجمر .

شاب من الهَجْر فَرْقُ لِمته فصارمثلَ الدِّمَقْس أسْودُها

فى هذا البيت تَرْمَلَة[1] صنعة ، قال : فرْق لمته ، فخصّ جزءا من اللِّمة ، ثم قال : أسودها ، فعمّ لكن قد يجوز أن يعود الضمير إلى الفرق ، وإن كان الفرق مذكَّرا ، لأن المذكر إذا كان جزءا من ذات المؤنث ، جاز تأنيثه . أنشد سيبويه :

وتَشْرَق بالقول الذى قد أذعتــه كما شَرِقتْ صدرُ القناة من الدم

وقد يجوز أن يريد بياض اللِّمة كلِّها ، وخصَّص الفرق ، لأنه معظم الرأس ، ثم أعاد الضمير إلى اللِّمة . وإنما وجه استواء الصنعة لو اتزن له ، وحَسُن فى القافية أن يقول : شابت من الهجر لمته ، فصار مثل الدّمقس أسودُها ، أو يقول : أسودُه ، بعد قوله : فرقُ لمته . وأسودها هنا : ليست مفاضلة ، إذ لو كان ذلك لكان أشدّ سوادا ، وقد يجوز أن يكون أراد المفاضلة ، فقد جاء ذلك شاذّا . فقوله : أسودها ، يريد به : مُسْودّها ، كما يُقال : هو أسود القوم ، أى الأسود فيهم . . . .

(١) فى التاج : ترمل عمله : لم يتنوق فيه ، ولم يطيبه ، لمكان العجلة . اهـ .

أَثَّرَ فيها وفي الحديدِ وما   أَثَّرَ في وجهه مُهنَّدُها

أثر في الشيء : غادر فيه أثرا . ولا يكون التأثير إلا في الجواهر ، كقولك : أثر المطر في الحائط ، والخُفُّ في الأرض ، وأثّر المرض في جسمه ؛ ولا يكون ذلك في العَرَض . وقد[1] اقتسم قوله : «أثّر فيها وفي الحديد» ، جوهرا وعَرَضا . أما الجوهر فالحديد ، فالتأثير فيه سائغ ، وأما الهاء في قوله : فيها ، فعَرَض ، لأنها كناية عن الضربة التي في قوله : « يا ليتَ بي ضَرْبَةً أُتيحَ لها » . وإنما لم يصحّ التأثير في العرض ، لأن التأثير إبقاء الأثَر ، والأثر عَين ، والعين لايكون إلا في عين مثله ، أعني بالعين الجوهر ، إذ لايحمل الجوهرَ إلا جوهر ؛ وأما العَرَض فليس بعين ، فيكون حاملا لعين آخر . فإذن قوله : أثر فيها ، استعارة ومجاز غريب ، كأنه توهَّم الضربة عينا ، بل هو عندي أبلغ ، لأنه إذا أمكنه التأثير في العرض كان له في الجوهر أمكَن ، لكنه مع ذلك قول شِعْرِيّ ، أعني أنه ليس بحقيقة . قوله : « وما أثّر في وجهه مهندُها » المهند : السيف ، وهو عندي من قولهم : هنَّدَتْه النساء ، أي تيَّمته ، والمتَيَّم نحيل ، وكذلك السيف . ولم ينف تأثير المهند في وجهه نفيا كُلِّيا ، وكيف ذلك ، وقد أثبت الضربة ، وهي التأثير؟ وإنما أراد أن المهند لم يؤثر في وجهه أثرا قبيحا ، لأن وقوع الضربة على الوجه يَزين ولا يَشين ، لدلالتها على الشَّجاعة والإقدام ، كما أن التأثير في الظهر دليل الجبن والفرار ، كقوله :

فلَسنا على الأعقاب تَدْمَى كُلومُنا   ولكنْ على أعقابنا نَقْطُر الدَّما

ويُرْوَى : يقطر الدَّما ، جعل الدَّما اسما مقصورا كفَتَى ، أنشدنا الفارسيّ :

كَمَهاةٍ فقَدتْ بَرْغَزَها   أعقبتها الغُبْسُ منه نَدَمَا

غفلتْ ثم أتت تطلبه   فإذا هي بعظامٍ ودَمَا

فهذا شيء عرض ، ثم نعاود الغرض . فكأن المهندَ لما وقع على وجهه ، فكان ذلك إشعارا بالإقدام ، لم يؤثّر فيه البَتَّة ، فلذلك نفى التأثير في اللفظ نفيا عامّا . ونحوه ماحكاه سيبويه من قولهم : تكلمت ولم تتكلم ، أي أنك لما لم تُجِدْ ولا أصبت ، كنت بمنزلة من لم يتكلَّم ، وإن كنت قد تكلَّمت » .

• • •

المخصَّص : أما المخصَّص لابن سيدَه ، فقد طُبع بالمطبعة الأميرية ، في بولاق ، في سبعة عشر سِفْرا متوسطا ، شغل طبعها المدة بين سنتي ١٣١٦ و ١٣٢١ هـ ، وأشرف على طبعه الأستاذ الإمام محمد عبده ، والأستاذ محمد محمود بن التلاميد الشَّنقيطيّ ، مع بعض الشيوخ الآخرين وأضاف الشيخ الشَّنقيطيّ بالطُّرة[1] بعض الشروح والتعليقات المُقتبسة غالبا من القاموس واللسان .

وقد ذكر ابن سيده المخصّص في مقدمة المحكم ، والمحكم في مقدمة المخصص ، بصورة جعلت من العسير على القارئ القطع بالسابق منهما في التأليف . فقد قال في المحكم[2] عن الموفَّق الذى أهدى إليه كتابيه : « ثم إنه

(١) طرة الثوب والكتاب : حاشيته .   (٢) ص ٦ .

عاقه عن التصنيف فيها، مانيط به من علائق السياسة ، وأعباء الرِّياسة ... فالتمس من يؤهِّل لذلك من لُباب عَبيده ، وصُيَّاب عديده ، فوجد منهم فُضَلاء خيارا ، ونُبلاء أحبارا ، لكن رآنى أطولهم يدًا ، وأبعدهم فى مِضمار العِتاق مَدًى ، فأمرنى بالتجرّد لهذه الإرادة ، وكسانى بذلك ثوب التَّنويه والإشادة ، وأرانى كيف أملك عِنان الحقيقة ، ومن أىّ المآتى أسلك مِتان الطريقة ، فأطعت وما أضعت ، وأجدْتُ كلَّ ما أردت ، فأعلقت وأفلقت وألَّفت كتابى الملخَّص ، الذى سمَّيته المخصَّص ، وهو على التَّبويب ، فى نهاية التهذيب . . . ثم أمرنى بالتأليف على حروف المعجم ، فصنَّفت كتابى الموسوم بالمحكم . . . » .

فدلَّ على أنه ألَّف المخصّص قبل المحكم .

وقال فى المخصَّص [١] : « ومُبيِّنٌ قبل ذلك لِمَ وضعته على غير التَّجنيس ، بأنى لما وضعت كتابى الموسوم بالمحكم مُجنَّسا ، لأدلَّ الباحث على مَظِنة الكلمة المطلوبة ، أردت أن أعدل به كتابا أضعه مبوَّبا ، حين رأيت ذلك أجدى على الفصيح المِدْرَه ، والبليغ المِفْوَه ، والخطيب المِصْقَع ، والشاعر المجيد المِدْقَع » .

فدلَّ على أنه ألَّف المحكم قبل المخصّص .

« فأىّ الكتابين سَبَق إذن ، المخصّص أم المحكم ؟ إن هناك تناقضا بين ما أتى بمقدّمَتى الكتابين » . ذلك هو السؤال الذى وضعه الأستاذ محمد الطَّالبى نُصْب عينيه ، ورأى أن الجواب عنه[٢] : « أننا نعتقد أن ابن سيدَه قد شرع فى المُصنَّفَين فى آن واحد . والذى يحملنا على هذا الاعتقاد ، هو أن المادّة واحدة ، وأن ما أعدّه الكاتب من جُذاذات ومراجع ، فإنه كان يستثمره فى كلا الكتابين على السَّواء . فإن مصادر الكتابين لاتكاد تختلف . . . على أنه ، إنْ شرع الكاتب فى الكتابين فى وقت واحد ، واستغلَّ مراجع واحدة ، بطُرق مختلفة ، فلا شك أنه قد انتهى من المخصَّص وأتمّه ، قبل الانتهاء من معجمه الموسَّع . ومما يجعلنا نرى هذا الرأى لهجة مقدمة « المحكم » نفسها . فبقَدْر ما يبدو لنا ابن سيده من خلال مقدمة «المخصّص» سعيدا ، راضيا عن حاله ، يبدو لنا شقيا من خلال مقدمة « المحكم » ، متضجِّرا شاكيا » .

وكان الذى دعاه إلى تأليف هذا الكتاب ، ما رآه فى كتب الأقدمين ، ووصفه فى قوله [٣] : « وتأمَّلتُ ما ألَّفه القدماء فى هذه اللسان المُعْرَبة الفصيحة ، وصنَّفوه لتقييد هذه اللُّغة المتشعِّبة الفسيحة ، فوجدتهم قد أورثونا بذلك فيها علوما نفيسة جَمَّة ، واقتفروا لنا منها قُلُبا خسيفة غير ذَمَّة ، إلا أنى وجدت ذلك نَشَرا غير ملتئم ، ونثرًا ليس بمُنتظم ، إذ كان لاكتاب نعلمه إلا وفيه من الفائدة ما ليس فى صاحبه ، ثم إنى لم أر لهم فيها كتابا مُشتملا على جُلِّها ، فضلا عن كلها ، مع أنى رأيت جميع من مَدّ إلى تأليفها يدا ، وأعمل فى توطئتها وتصنيفها منهم ذهنا وخَلَدا ، وقد حُرِموا الارتياض بصناعة الإعراب . . . فإنا نجدهم لايبيِّنون

(١) ص ١٠ .
(٢) كتاب المخصص لابن سيده ، دراسة – دليل ، عام ١٩٥٦ ، ص ١٦ – ١٧ .
(٣) المخصص ٧ – ٨ .

ما انقلبت فيه الألف عن الياء، مما انقلبت الواو فيه عن الياء . . . ونحوه مما ستراه فى موضعه مفصَّلا محلَّلا، محتجًّا عليه ... فاشرأبَّت نفسى عند ذلك إلى أن أجمع كتابا مشتملا على جميع ماسقط إلىَّ من اللغة إلا مالابال به، وأن أضع على كل كلمة قابلة للنظر تعليلها ، وأُحكِم فى ذلك تفريعها وتأصيلها ، وإن لم تكن الكلمة قابلة لذلك وضعتها على ماوضعوه ، وتركتها على ما ودَعوه » .

ووصف المؤلِّف منهجه فى كتابه،فى تضاعيف ذكره لمميزاته ، قال [1] : « فأما فضائل هذا الكتاب من قِبَل كيفية وضعه ، فمنها تقديم الأعمّ فالأعمّ على الأخصّ فالأخصّ ، والإتيان بالكليات قبل الجزئيات ، والابتداء بالجواهر ، والتقفية بالأعراض، على ما يستحقه من التقديم والتأخير،وتقديم كَمّ على كَيْف ، وشدة المحافظة على التقييد والتحليل . مثال ذلك ماوصفته فى صدر هذا الكتاب، حين شرعت فى القول على خَلْق الإنسان ، فبدأتُ بتنقُّله وتكوّنه شيئا فشيئا ، ثم أردفت بكلية جوهره ، ثم بطوائفه ، وهى الجواهر التى تأتلف منها كليته ، ثم ما يلحقه من العظَم والصِّغَر ، ثم الكيفيات كالألوان ، إلى ما يتبعها من الأعراض ، والخصال الحميدة والذميمة . . . ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ، ونهاية الاستقراء ، وإجادة التعبير ، والتأنّق فى محاسن التحبير ، الممدودُ والمقصور ، والتأنيث والتذكير ، وما يجىء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا ، وما يُبدل من حروف الجرّ بعضها مكان بعض . . . ومن ذلك إضافة الجامد إلى الجامد ، والمتصرِّف إلى المتصرِّف ، والمشتقّ إلى المشتقّ ، والمرتجَل إلى المرتجل ، والمستعمل إلى المستعمل ، والغريب إلى الغريب ، والنادر إلى النادر . . . وكتابنا هذا مغترف جميع هذه الفنون ، كلّ فنّ منها فيه مستوعَب تامّ ، محتوٍ لما انتهى إلينا من الألفاظ المقولة عليه عامّ . . . وبجميع هذا الذى ذكرت لك انفصل هذا الكتاب من جميع كتب اللغة ، وذلك أنك لاتجدُ من كتبهم القديمة ولا الحديثة، كتابا رُكِّب به أحد هذه الأساليب ، من الترتيب والتهذيب ، فى التحليل والتركيب » .

والمخصَّص من المعاجم الموضوعية ، أى التى تجمع فيها الألفاظ التى تنتمى إلى موضوع ما ، وتوضع معا ، ثم تجمع ألفاظ موضوع آخر ، وتوضع معا، وهلُمّ جرّا . وهذا النوع من المعاجم يفيد من يريد أن يكتب فى أحد الموضوعات ، وليست لديه الثروة اللُّغوية التى تُيَسِّر له التعبير المطلق عن أفكاره التى استلهمها من هذا الموضوع . وليس هذا النوع من الترتيب ببدْع ، أو من ابتكار ابن سيده ، بل هو أقدم نوع من المعاجم ظهر عند العرب . ظهر أوّلا فى رسائل مفردة ،كلّ منها يُعالج ألفاظ موضوع واحد ، مثل كتب الإنسان ، وكتب الخيل ، وكتب الإبل ، وكتب الحشرات ، وكتب النَّبات ، وغيرها . وظهر أيضا فى كتب عامّة كبيرة،تجمع الموضوعات السابقة وغيرها بين دفَّتيها ، فتفرد بابا لكل موضوع منها . وإذا استبعدنا كتب غريب القرآن والحديث ، واللُّغات ، كان أوّل كتاب تذكره المراجع من هذا اللون : كتاب الهمز لأبى بحر عبد الله بن زيد، المعروف بعبد الله بن أبى إسحاق الحَضْرمىّ، المتوفى ١١٧ هـ، وكتاب الحشرات الذى ألَّفه

(١) المخصص ١٠ – ١٢ .

أبو خَيْرة الأعرابىّ الذى يروى عنه أبو عمرو بن العلاء . أما الكتب العامّة ، وتسمّى بكتب الصفات أو الغريب المصنف ، فأوّل من يُنسَب له كتاب منها أبو خَيْرة الأعرابىّ أيضا . ثم ألّف القاسم بن مَعْن الكوفىّ المعاصر للخليل كتابا آخر . ولا نعرف شيئا عن الكتابين . ولكنّا نعرف الموضوعات التى كان يحتويها الكتاب الثالث ، الذى وضعه النضْر بن شُمَيل المتوفى ٢٠٣ هـ ، فقد قيل عنه [1] : « هو كتاب كبير يحتوى على عدّة كتب [فى خمسة أجزاء] : الجزء الأول يحتوى على خَلْق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء . والجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشّعاب والأمتعة . والجزء الثالث للإبل فقط . والجزء الرابع يحتوى على الغَنَم ، والطَّير ، والشمس ، والقمر ، واللّيل ، والنهار ، والألبان ، والكَمْأة ، والآبار ، والحياض ، والأرشية ، والدلاء ، وصفة الخمر . والجزء الخامس يحتوى على الزرع ، والكَرْم ، والعِنب ، وأسماء البقول ، والأشجار ، والرياح ، والسحاب ، والأمطار » .

واستمرّ التأليف فى هذا اللّون من المعاجم إلى أن جاء أبو عُبَيد القاسم بن سلّام المتوفى ٢٢٤ هـ ، ووضع كتابه المشهور « الغريب المصنف » . وقد وصل إلينا هذا الكتاب ، وتضمّ نسخته المحفوظة فى المجمع اللّغوىّ المصرىّ سبعين وستّ مئة صفحة ، تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا ، فى موضوعات مختلفة ، مثل خَلْق الإنسان والنّساء ، واللّباس ، والطعام ، والشراب ، والدور ، والأرضين ، والرحْل ، والخيل ، والسّلاح ... الخ . وقد اتخذ المؤلّف من كتاب النضْر المادة الأولى ، ثم أتى بأبواب كثيرة لم تكن عند النضر ، كما ملأ الأبواب المشتركة بينهما بألفاظ كثيرة ، غفَل عنها سابقه . فقد اعتمد أبو عُبيد على الكتب التى ألّفها السّابقون عليه فى الموضوعات المفردة ، وخاصّة كتب الأصمعىّ ، وأبى زيد ، وأبى عُبيدة ، والكسائىّ ، وغيرهم ، وأدخلها برُمّتها فى كتبه وأبوابه ، والتزم أن ينسُب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبّه على المواضع التى اتّفق فيها اللّغويون ، التزامه التّنبيه على مواضع الخلاف .

واتصل التأليف ، حتى ألّف ابن سِيدَه كتابه المخصّص ، وفعل فيه مافعله أبو عُبيد فى كتابه ، على وجه التقريب . اتخذ من غريب أبى عُبيد أساسه الأول ، فى تقسيم الكتب والأبواب والفصول . ثم أدخل بعض الأبواب التى لم يتعرّض لها سابقه ، وحشا الأبواب المشتركة بما أغفله أبو عُبَيد . وأخذ هذه الموادّ من الكتب التى أُلّفت بعد أبى عُبيد . والحقّ أن ابن سِيده كان ينقّب فى كل موضوع من موضوعاته عن أحسن كتاب أو كتب أُلّفت فى هذا الموضوع ، وأغزرها مادة ، ثم يجعلها عماده ، ويكملها بما يعثر عليه فى المراجع الأخرى . ولذلك يعتبر مخصص ابن سِيده ، أغزر هذا اللون من المعاجم مادّة ، وأغناها بالمفردات اللغوية . ولما كان المؤلّف يغلُب عليه الميل إلى النحو ، كان كثير من الأمور التى زادها فى أبوابه من النحويات والصرفيات ، ولذلك ظهر على الكتاب صبغة نحوية صرفية ، أكثر مما تظهر فى أىّ كتاب آخر ، حتى إننا نجد عنده أبوابا نحوية وصرفية خالصة ، لانجدها عند غيره . كذلك أثر المَنطق الذى كان يلهج به فى نظرته إلى كتبه التى أدخلها

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٢ . وابن خلكان : الوفيات (٢ : ٢١٤) .

فى المخصص ، وفى علاجه لموادّه ، بعض التأثير . فنظر إلى كلّ كتاب منها نظرته إلى الكتاب الكامل المستقلّ ، فصدّره بتعريف الألفاظ العامّة الشاملة ، التى يتوقّف عليها الموضوع ، ثم حاول أن يبدأ بالموضوعات العامة فالخاصّة . كل هذا يجعل من المخصص أهمّ كتاب من المعاجم الموضوعية .

ونمثّل لمنهج المؤلّف فى المخصّص بالفقرة التالية : ١

أسنان الأولاد

وتسميتها من مبدأ الصّغر ، إلى منتهى الكبر

(ثابت) : مادام الولد فى بطن أمه فهو جَنين ، وقد جَنّ فى الرحم يَجِنُّ جَنًّا ، وجَنَّت المرأةُ وأجَنَّت ، وإنما سمّى جنينا لأنه اجْتَنّ ، أى اكْتَنّ فى بطن أمه ، ولذلك سمّى القلب جَنانا . (الأصمعىّ) : جمع الجنين أجِنَّة ، وأجْنُن ، وقد يكون الجنين فى غير الناس . (صاحب العين) : فإذا ولدته فهو وَليد ، ساعةَ تلده ، والأنثى وَليدة ، والجمع وِلْدان ووَلائد . (ثابت) : ثم يكون صَبيًّا مادام رضيعا . (ابن دُرَيد) صبىّ وصِبْيان وصُبْوان ، وهذه أضعفها . (ابن السِّكّيت) : صِبْيَة وصِبْوَة . قال سيبويه : ومما حُقِّر على غير بناء مُكَبَّره ، قولهم فى صِبْيَة : أُصَيْبِية ، كأنهم حَقّروا أصْبِيَة ، وذلك أن أفْعِلَة يُجمَع به فَعِيل ، فلما حقّروا جاءوا به على بناء قد يكون لفعيل ، فإذا سمّيت به امرأة أو رجلا حقّرته على القياس ، ومن العرب من يجىء به على القياس فيقول : صُبَيَّة ، وأنشد :

صُبَيَّةً على الدخان رُمْكا
ما إنْ عَدا أصغرُهم أنْ زَكَّا

(أبوعُبيد) : أصْبَت المرأة ، وهى مُصْبٍ : إذاكان لها صَبىّ . (صاحب العين) : الصَّبْوَة : جَهْلَة الفُتُوّة ، وقد صَبا صَبْوًا وصُبُوًّا وصِباً وصَباء . (الأصمعىّ) : كان ذلك فى صَبائه : يعنى صِباه ، ثم ترك ذلك كأنه شكّ فيه . (النضر) : السَّليل : الولد حين يُولَد خاصّةً ، وقيل : هو سليل إلى أن يُفطَم ، وقالوا : سليلُ صِدْقٍ ، وسليلُ سَوْء ، كما قالوا فى النَّجْل ، والأنثى بالهاء . (ثعلب) : ويقال له أيضا سُلالة ، وأصله من سُلالة الشىء ، وهو ماسللْته منه . (صاحب العين) : الصَّديغ : الصبىّ لسبعة أيام ، سُمّى بذلك لأنه لايشتدّ صُدْغاه إلا لهذه العِدَّة . ويقال : سُبِع المولود : حُلِق رأسه ، وذُبِح عليه لسبعة أيام . (الأصمعىّ) : هو أوّل ما يُولد صبىّ ، ثم طِفْل ، ولاأدرى ما وَقْتُه ، أى إلى أىّ وقت يُقال له ذلك . (أبوحاتم) : إنما ذلك لأنه فى القرآن ، وكان الأصمعىّ لايفسر القرآن . (ثابت) : غلامٌ طِفْل ، وجارية طِفْلة ، والجمع أطفال . وقد يقع الطفل على الجميع ، كقوله تعالى : « ثُمَّ يُخرِجُكُمْ طِفْلاً » . قال أبو زيد : هو كقوله جلّ وعزّ : « إنَّ المُتَّقِينَ فى جَنَّاتٍ ونَهَرٍ » أى أنهار . وكما أنشد سيبويه :

(١) المخصص (جـ ١ : ٣٠) .

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينا في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِينا

وكما قال جرير : « قد عضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجواميسِ » ....

• • •

المُحْكَم : وأخيرا نصل إلى الكتاب الذى نقدّم له ، وهو المحكم . وقد ذكر المؤلِّف فى مقدمته، أنه دوّنه إطاعة لأمر الموفَّق ، الذى كان يريد أن يؤلِّف هو نفسه مُعْجَما ، لولا أشغال الحُكْم ، وبَيَّن الدّوافع التى حمَلته على تدوينه إلى جانب ذلك . قال عن الموفَّق [1] : « لما جمع العلوم النافعة ، من الديانيَّات واللسانيَّات فسَلَك مناهجها ، وشَهَر بمقدّماتها نتائجها ، وذلَّل من صِعابها ، وأخضع بفهمه من صِيد رقابها ، وعلِم منتهى سِيارها ، ومَيَّز بالتأمُّل اللَّطيف طبقات أقدارها ، وضَح له فضلُ هذا الكلام العربىّ ، الذى هو مادّة لكتاب الله جلّ وعزّ ، وحديث النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وشرَّف وكرّم . فلما وضَح له مكان الحاجة إلى هذه اللِّسان الفصيحة ، الزّائدة الحُسْن ، على ما أُوتيه سائر الأمم من اللُّسْن ، أراد جمع ألفاظها ؛ فتأمَّل لذلك كتب رُواتها وحُفَّاظها ، فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، مستغنيا عن مثله ، مما أُلِّف فى جنسه ، بل وجد كلّ كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه . . . ثم إنه لَحَظ مناظر تعبيرهم ، ومسافر تحبيرهم ، فما اطَّبَى شىء من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جَنانا ولا خاطرا ، وذلك لما أُوتِيَه وحُرِموه ، وأُوجِدَه وأُعْدِمُوه ، من ثقابة النظَر ، وإصابة الفِكَر . وكان أكثر ما نقَمَه - سدّده الله - عليهم ، عدولُهم عن الصَّواب ، فى جميع ما يُحتاج إليه من الإعراب . وما أحوجهم من ذلك إلى ما مُنِعوه ، وإن جَلَّ ما أوتوه ، من علم اللُّغة ومُنِحوه . . . فلما رأى - أيّده الله - تلك الكتب المصنَّفة فى هذه اللغة الرئيسة ، الرائقة النفيسة ، لم يرضها أسلاكا لتُومها ، ولا أفلاكا لطوالع نجومها . فأزمع التأليف ، وأجمع بذاته فيها التصنيف ، ليُودعها صِوانا يُشاكل قدرها ، وإيوانا عاديًّا يُماثل خطَرَها . . . ثم إنه عاقه عن التصنيف فيها ما نِيط به من علائق السِّياسة ، وأعباء الرِّياسة ، وشغَله عن ذلك ما حُبِى به من إدارته الممالك ، وتأمينه المسالك ، وخوضه بقَداميس الجيوش المهالك . . . فالتمس من يؤهِّل لذلك من لُباب عبيده ، وصُيَّاب عديده ، فوجد منهم فُضَلاء أخيارا ، ونبلاء أحبارا ، لكنى رآنى أطولهم يدا ، وأبعدهم فى مضمار العتاق مدًى ، فأمرنى . . . بالتأليف على حروف المعجم ، فصنَّفت كتابى الموسوم بالمحكم » .

والتزم المؤلِّف فى ترتيب معجمه نهجا غريبا شاقا ، ولكنه ليس من ابتكاره ، فقد عرَفه المشارقة والمغاربة منذ زمن بعيد ، بل كان معجمه آخر معجم كبير سار على هذا التّرتيب . ومبتكر هذا اللّون من المعاجم هو الخليل بن أحمد ، اللغوىّ المعروف ، ويُعرف معجمه بكتاب العين . وبالرّغم أن الخليل وضع هذا التّرتيب ، وجلا أركانه ، ووضح غوامضه ، فإن كتاب العين لم يحقِّق كلّ ما يوصِى به هذا التّرتيب . ولعلّ سبب ذلك وفاة الخليل قبل تكملة الكتاب ، وقيام بعض تلاميذه بهذه التكملة . وتتابع المؤلِّفون فى المعاجم بعد الخليل ، فمنهم من ارتضَى ترتيبه ، ومنهم من عدل عنه ، واتّبع ترتيبا آخر ؛ أما الذين ارتضَوْه فأشهرهم أبو علىّ القالىّ ،

(1) المحكم ٣ - ٦ .

صاحب البارع ، وأبو منصور الأزهرىّ، صاحب التهذيب ، والصّاحب بن عباد : صاحب المحيط ، وأبو بكر محمد بن الحسن الزُّبَيدىّ، صاحب مختصر العين ، ثم ابن سيده ، صاحب المحكم . وأما الذين عدّلوا عنه ، فمنهم من اتبع منهجا يخلط بين الترتيب الألف بائى وبعض مظاهر ترتيب الخليل ، مثل ابن دُرَيد ، صاحب الجمهرة ، وأحمد بن فارس ، صاحب المقاييس ؛ ومنهم من اتّبع الترتيب الألف بائى ، مطبقا إياه على آخر المادة اللغوية أولا ، فأولها ثم وسطها ، مثل الجوهرىّ ، صاحب الصّحاح . وكل هؤلاء الذين ذكرناهم سابق على ابن سيده ، وانتهى النهج الأخير فيما بعد إلى الترتيب الألف بائى المطبّق على النحو المعروف فى معاجمنا الحديثة ، أوّل المادة اللّغوية فثانيها فثالثها فرابعها فخامسها ، عند الزمخشرى صاحب أساس البلاغة .

وبالرّغم من اتباع الأزهرىّ والصاحب والزُّبيدىّ وابن سيده ترتيب الخليل ، اختلفوا فى جُزئيّات هذا الترتيب ، وأدخل كلّ منهم ماراَه من التغيير ، الذى يؤدّى إلى التيسير ، والتخلُّص من الشوائب والأخطاء ، فتطوّر الترتيب على أيديهم . فقد رتّب الخليل الحروف وفقا لمخارجها : الأبعد فالأقرب ، فوصل إلى الترتيب التالى : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م ء ى و ا ؛ فنجد المعاجم السابقة تبدأ بكتاب العين ، ثم كتاب الحاء ، ثم كتاب الهاء ... الخ . ويضم كتاب العين كلّ المواد اللّغوية التى تكون العين من حروفها ، سواء أكانت حرفها الأول أم الأوسط أم الأخير . ويضم كتاب الحاء جميع المواد اللغوية التى تشتمل على الحاء ، فى أىّ مكان منها ، بشرط ألا تكون قد وردت فى كتاب العين السابق . وكذا الحال فى كتاب الهاء ، بشرط ألا يضمّ ألفاظا تكون قد ذُكرَت فى كتاب العين والحاء السابقين عليه . وتتعاقب الكتب على هذا النحو . ولم يختلف معها فى هذا الترتيب غير البارع للقالىّ ، إذ رتّب الحروف على النحو التالى : هـ ح ع خ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ى ء .

وافترقت المعاجم السابقة فى الأبواب التى ضمنها تحت كل كتاب ، لأنها كانت غرضا لكثير من التّغيير والتجزئة والجمع ويهمُّنا أن المحكم أفاد من جميع هذه التغييرات والتطوُّرات التى حدثت قبله ، والتزم ماراَه أحسنها وأدقها . فقسّم كلّ كتاب إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف الصحيح ، ثم الثلاثى الصحيح ، ثم الثنائى المضاعف المعتلّ ، ثم الثلاثى المعتلّ ، ثم الثلاثى اللّفيف ، ثم الرباعىّ ، ثم الخماسىّ . وأراد بالثنائىّ المضاعف ماندعوه اليوم الثلاثى المضاعف ، مثل « شدّ » . وقد أخذ ابن سيده هذا التّقسيم كله من الزُّبيدىّ ، الذى اتبعه فى مختصره للعين ، ثم زاد عليه بابا ذكره فى مواضع قليلة نادرة ، ودعاه مرّة السداسىّ ، وأخرى الملحقّ بالسداسىّ . ووضع فيه ألفاظا أعجمية وأسماء أصوات . وذلك أمر لايوافقه عليه الصرفيون ، إذ يذهبون إلى أنه لاتوجد ألفاظ سداسية الأصل ، وأن الألفاظ الأعجمية لايصحّ وزنها ، لأن الوزن خاصّ بالعربية .

ثم رتّب المؤلّف الموادّ فى داخل الأبواب ، وفقا لما تتألّف منه من حروف ، ووَفْقا لما تتصرّف إليه ، وتتقلّب فيه من وجوه أوتقاليب . فبدأ كتاب العين مثلا بباب الثُّنائىّ المضاعف ، وبدأ هذا الباب بالعين حين تتّصل بالحاء ، فوجدهما لايأتيان فى كلمة عربية ثنائية مضاعفة ، فانتقل إلى العين مع الهاء ، فوجد « عه »

ومقلوبها « هع » ؛ ثم انتقل إلى العين مع الخاء ، فوجد « خع » ولم يجد مقلوبها « عخ » ؛ ثم انتقل إلى العين مع القاف ، فوجد « عق » ومقلوبها « قع » . وهكذا فرض عليه منهجه أن ينتقل بالعين إلى بقية الحروف ،على الترتيب الذى ذكرناه ، وبحث كل حرف يتركّب معها ، وجميع الصُّور التى تقع فى هذا التركيب .

وكذا فعل فى بقية الأبواب . فقد التقط فى باب الثلاثى الصحيح العين ، وبحث هل تتألف مع الحرف الذى يليها وهو الحاء ، ومعهما حرف ثالث ، فلم يجد . فانتقل بالعين إلى الحرف الذى يلى الحاء وهو الهاء ، فوجد أنهما اقترنا معا . فسار بهما معا إلى الحرف الذى يليهما وهو الخاء، فوجد أنهما لايأتيان معه . فانتقل إلى الحرف الذى يليه وهو الغين ، فوجد أنهما لايأتيان معه . فانتقل بهما إلى القاف ، فوجد أن اللغه تشتمل على ألفاظ من هذا الثلاثىّ، هى « عَهَق » ، ومقلوبه « هَقَعَ » ، فعالجهما ، ولم يجد بقية التقاليب الممكنة، وهى « عَقَهَ ، هَعَق ، قَعَهَ ، قَهَعَ » فأهملها . ثم انتقل بالعين والهاء إلى الحرف الذى يلى القاف ، وهوالكاف ، فوجد اللغة تحتوى على ألفاظ مؤلَّفة منها، وهى « هكع »، ولكنه لم يجد لها أىّ مقلوب . وهكذا انتقل بالعين والهاء حتى أتى على جميع الحروف الصحيحة ، ثم أهمل الحروف المعتلة ، لأن موضعها فى باب الثلاثىّ المعتلّ . وانتقل إلى العين مع الحرف الذى يلى الهاء ، وهوالخاء ، وبحث عنهما مركبّين مع القاف ، فالكاف ، فالجيم . . . الخ . ثم بحث عن العين مع الغين مقترنَين بالقاف فالكاف فالجيم . . . الخ . وهلمّ جرًّا فى بقية الحروف ، وبقية الأبواب . وهذا الترتيب كله موجود بجميع تفاصيله فى مختصر العين للزُّبيدىّ .

ويجدُر بنا أن نُوجِّهَ النظر إلى أن أبواب الثنائىّ المضاعف : الصحيح منها والمعتلّ، تختلف عن بقية الأبواب قليلا ، إذ لم يملأها المؤلِّف بالمقلوبات وحدها ، بل جعل فيها أقساما خاصَّة بالثنائى المخفَّف، مثل مِنْ وصَهْ ، وبالمضاعف الفاء واللام ، مثل كَعْكَ وهِيه ، وبالمضاعف الفاء والعين مثل هَوْهاء ، إلى جانب نثره للمضاعف الرباعىّ فيها . وهذا التقسيم متّبع أيضا فى مختصر العين للزبيدىّ .

وإذن فابن سِيدَه التقط منهجه المحكم ، الذى يُعتبر أدقّ منهج التزمته المعاجم التى سارت وفق كتاب العين للخليل ، من مختصر العين للزبيدىّ ، وأحسن تطبيقه فى معجمه الكبير ، بعد أن كان مطبّقا على معجم مختصر .

وتطلّع ابن سيده ، إلى جانب الترتيب والتقسيم اللذين سبق توضيحهما ، إلى منهج آخر جدير بالإعجاب كله ، أراد تطبيقه على المواد التى أدخلها فى معجمة . وفصّل القول فى مقدمته عن هذا المنهج وتفاصيله . وبالرّغم أن ابن سيده لم يف بجميع تفاصيل هذا المنهج وفاء تاما ، نحبّ أن نبين هذا المنهج هنا ، لأنه يمثّل الصورة التى كان يستشرف إليها المؤلف ، لتكون صورة معجمه .

يقوم هذا المنهج على ثلاث شُعَب : حذف أمور ، وتنبيه على أمور ، وتمييز بين أمور متشابهة .

أما الحذف فالمشتقّات القياسية ، لاطرادها ، والأمور التى تُفهم من سياق العبارة ، قال المؤلف عن

كتابه [1] : « ومن طريف اختصاره ، ورائق بديع نظم تِقْصاره : أنى إذا ذكرت مِفْعَلا لم أذكر «مِفْعالا » ، لعلمى أن كل مِفْعل مقصور عن مِفْعال ، على ماذهب إليه الخليل . ولذلك صَحّت العين من مِفْعل إذا كانت واوا أو ياء ، نحو مِجْوَب ومِخْيَط ، لأنهما فى نية مِجْواب ومخياط .

ومنه أنى لاأذكر « افْعالّ » إذا ذكرت افْعَلّ من الألوان ، لأن كل افعلّ عند سيبويه من الألوان ، محذوفة من افعالّ ، إيثار التخفيف .

ومنه أنى إذا ذكرت فُعَلِلاً أوفَعَلِلاً لم أذكر «فُعالِلا » ولا « فَعالِل » ، نحو عُلَبِط وجَنَدِل ، وذلك لأن كل « فُعَلِل » مقصور من « فُعالِل » ، وكل « فَعَلِل » مقصور عن « فَعالِل » ، لأنه ليس من كلامهم التقاء أربع متحركات وضعا ، إلا بعد توسُّط الحذف . . .

ومنه أنى لاأذكر الجمع المسلّم ، إلا أن يكون تشبيها بالمكسّر ، فى كونه سماعيا ، نحو أرَضين وإحَرِّين وغير ذلك ، مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يُسَلَّم إلا بالألف والتاء ، نحو باب فِرْسِنات وسِجِلاّت وسُرادقات ، ونحو ذلك من الجموع التى يُستغنى فيها بالتسليم عن التكسير .

ومنه أنى لاأذكر تكسير المزيد من الثلاثى ، ولا تكسير بنات الأربعة ، ولا يُعتَلّ علىّ بذكرى مَتائم ، فى جمع مُتْئِم ونحوه ، فإنما أذكر ذلك لأُشْعِر أن مُفْعِلا فى نية مِفْعال . وكذلك لايعتلّ علىّ بذكرى قَرادِيد فى جمع قَرْدَد ، لأنه نادر ، لما ستقف عليه فى هذا الكتاب .

ومنه أنى لاأذكر ماجاء من جمع « فاعل » المعتلّ العين على « فَعَلة » إلا أن يصحّ موضع العين منه ، نحو حَوَكة وحَوَلة . فأما ماجاء منه معتلا كباعة وسادة ، فلا أذكره لاطراده . وكذلك لاأذكر ماجاء من جمع « فاعل » المعتلّ اللام ، على « فُعَلَة » ، نحو قُضاة ورُماة ، لأن هذا مطرد أيضا . وكذلك أدع ماجاء من جمع « فاعلة » على « فواعل » ، لاطراده أيضا .

ومنه أنى لاأذكر اسم المصدر [2] الذى يجىء من فَعَل يَفْعِل على « مَفْعَل » لاطراده ، فأما ما جاء منه على « مَفْعِل » كالمرجِع والمَقيل ، والمحيض فلازمٌ ذكرُه ، لكونه سماعيا . وكذلك لاأذكر ماجاء من أسماء الزمان من يفعِل على « مَفْعِل » لاطراده . ولا أذكر ماجاء منهما على « مَفْعَل » من فَعَل يَفْعَل ، أو فَعَل يفعُل . وكذلك أسماء المكان إلا أن يشذّ شىء ، كمَشْرِق ، ومَغْرِب ، ومَسْجِد ، ومَنْبِت ، ومَطْلِع .

ومنه أنى لاأذكر اسم المصدر والزمان والمكان من الأفعال الثلاثية المعتلّة العين أو اللام ، لأن بناء ذلك فى جميع هذه الأنواع مطرد . فإن شذّ من ذلك شىء ذكرته ، نحو مأوِى الإبل . . .

ومنه أنى لاأذكر أفعال التعجّب فيه البَتّة ، لاطراد صِيَغها ، وأنه إذا كانت صيغة فِعْل ، أمكن

(1) المحكم ١٠ - ١١ .

(2) هو ما يسميه بعض الصرفيين : المصدر الميمى ، على الخلاف فيه .

التعجُّب منه إما بوسيط ، وإما بغير وسيط ، على ما أحكمته صناعة الإعراب . فأما إن كان فعل التعجُّب مأخوذا من غير فِعْل ، فإنى أذكر ذلك الفعل الذى للتعجُّب ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : هو أحْنَكُ الشَّاتين ، وآبَل الناس ، فإنهما لافعل لهما عنده قبل التعجُّب . فأما إذا كان فعل لاتعجبَ منه ، فإنى أذكر أن ذلك الفعل لاتُبْتَنَى منه صيغة تعجُّب ، نحو ماحكاه سيبويه من أنهم لم يقولوا : ما أجْوَبه : استغنَوا عنه بقولهم : ما أحسن جوابه ، قال : وكذلك لم يقولوا : ما أقْيَلَه ، من القائلة ، استغناء عنه بقولهم : ما أنْوَمَه فى وقت كذا . وكذلك أذكر صيغة التعجُّب إذا كانت للفعل الموضوع للمفعول ، دون الفاعل ، فإنَّ هذا سماعىّ ، غير مطرد ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : ما أمْقَتَها ، وما أشهاها ، وما أبغضها : فكل هذا أحافظ على ذكره لكونه سماعيًّا ، غير قياسىّ » .

والتَّنبيه موجَّه للشاذّ ، كما يتضح من أقواله السَّابقة ، ومن قوله [1] : « ومن أغرب ما تضمنه هذا الكتاب ، أن يكون الاسم يُكسَّر على بناء من أبنية أدنى العدد أو أكثره ، لايتجاوزه إلى غيره . فإذا جاء مثل هذا ، قلنا : إنه لايكسَّر على غير ذلك ، وذلك نحو الأفئدة ، والأذرع ، والأكُفّ ، والأقدام ، والأرجُل ، فإنه لايكسر واحد من هذه عند سيبويه ، على غير هذه الأبنية الدالة على أدنى العدد ، وإن عُنِى به الكثير .

ومنه التنبيه على شاذّ النسب ، والجمع ، والتصغير ، والمصادر ، والأفعال ، والإمالة ، والأبنية ، والتصاريف ، والإدغام . . .

ومنه أنى إذا رأيت صيغة مفعول لافعل له ، أشعرت بذلك ، نحو مُدَرْهَم ، ومَفْئُود ، أعنى الجبان ، لاالمصاب الفؤاد ، وماء مَعِين فى قول بعضهم . فإن كان له فعل غير متعدّ أعلمت به ، وقلت : إنه لم يُصَغ لفظ مفعول منه ، نحو ماحكاه الفارسىّ من قول العرب : دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى ، أى صارت على شكل الدرهم . . .

ومنه أنى إذا رأيت فعلا لامصدر له ، أشعرت بمكانه ، وذلك نحو يَذَرُ ويَدَع ، فإنى أقول فى مثل هذا : وليس لهذا مصدر . وكذلك إن لم يكن للفعل ماض أعلمت به أيضا ، وذلك كهذين الفعلين اللذين لامصدر لهما ، فانه لاماضىَ لهما . فإن كان للفعل مصدر قد عُوِّض إياه من غير لفظه . قلت : لامصدر له إلا هذا ، نحو ماحكاه سيبويه من قولهم : هو يَدَعَه تَرْكا .

ومنه ، إذا جاء البناء يدلّ على المعنى : إما باللزوم ، وإما بالغلبة ، قلت : إن هذا لازم إن كان لازما ، أو غالب ، إن كان غالبا ، نحو مايحكيه سيبويه فى صِيَغ الأفعال ، كأفعلتُ بمعانيها ، واستفعلت ، وافتعلت ، وفعّلت ، وافعوعلت ، وأشباه ذلك . وكذلك إذا جاء المصدر قد كثر فى بعض المعانى ، أعلمت بكثرته ، نحو القوانين التى حكاها سيبويه فى أوّل باب من المصادر .

(١) المحكم ١٠ – ١٣ .

ومنه أنه إذا تغير شكل المقلوب عما انقلب عنه ، علمت أن تحوّل شكله لايُبرئه من الانقلاب عما انقلب عنه ، كما حكاه الفارسىّ من قول العرب : له جاه عند السلطان ، فإن هذا منقلب عن وَجْه ، وإن تغير البناء .

ومن ذلك تنبيهى على كل ما يُهمَز ، مما ليس أصله الهمز ، من جهة الاشتقاق ، كقولهم : « الذئب يستنشئ الريح » وإنما هو من النَّشْوة . وكذلك مازيدت فيه الهمزة ، مما لاأصل له فيها ، ولا هو مُبْدَل من بعض حروفها ، كقولهم : استَلأمتُ الحجر ، وإنما هو من السَّلام . وكذلك نبّهت على ماجاء من المهموز نادرا ، مما المستعمل فيه غير ذلك ، نحو ما حُكى عن أبى زيد ، من أنه وُجِد فى كتابه بخطه : الشِّئْمَة : الطبيعة . وكذلك أنبّه على ماجاء فيه الهمز ، والأعرف تركه ، إلا أنه يتّجه على طريق الإعراب ،نحو ماحُكى عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعىّ ، أنه وجد بخطّ عمه : قَطاً جُؤْنِىّ ، وإنما هى من الجُونَة ، التى هى السَّواد ، إلا أن هذا أمثل حالا من جميع ما تقدّم من هذا النوع ، لأن أبا حية النُّميرىّ كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة . . .

ومنه تنبيهى على البدل اللازم فى حروف العلّة ، كعِيد وأعياد ، وزير نساء وأزيار .

ومنه : إشعارى بالكلمة التى تقال بالياء والواو عَيْنا كانت أو لاما ، كباب قَنَيْتُ وقَنَوْت ، وإشعارى بالمعاقبة الحجازية فى الياء والواو ، لغير علّة إلا طلب الخفّة ، كصُوَّام وصُيَّام .

ومنه : التنبيه على الجموع التى لم تكسَّر على واحدها ، كمَلامِح ومَشابه وليالٍ . وإعلامى فى باب النسب إلى المضاف إلى أىّ المضافين يكون النسب ؟ وإشعارى بالصِّيَغ المأخوذة من حروف الأوّل والثّانى ، كعبدَرِىّ وعبْشَمِىّ ، وتعريفى بما أُضيف إليه على لفظ الجمع ، وبالعلّة التى من أجلها كان ذلك ، كأعرابىّ وأنصارىّ . وبالأسماء التى فيها معنى النسب ، وليست على صيغته ، كلابنٍ ونابلٍ وطَعِم وكاسٍ : من الكُسوة ، وبالصيغة التى لاتلحق المؤنث البتة ، كمِفْعَل ، وما شذّ من ذلك مع الهاء ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : مِصَكّ ومِصَكّة .

ومنه : تنبيهى على ما تنقلب عنه الألف العَيْنية واللامية ، وعلى ما جاء من المثنّى على غير واحده ، فأحدث ذلك فيه حُكْما من أحكام العربية ، نحوما حكاه سيبويه من مِذْرَوَيْن وثِنايَيْن ، وعلى ما بقى فيه حرف العلّة على حاله فى المؤنث ، ولم يُبْن على المذكر ، نحوما حكاه سيبويه من مثل نُقاية ونُقاوة . وتذكيرى بما لايصغَّر من الأسماء ، نحوماحكاه سيبويه من البارحة والثلاثاء والأربعاء .

ومن ذلك : التنبيه على ما لايُستعمل إلا ظرفا ، نحو ذاتَ مَرَّة ، وبُعَيْداتِ بَيْن ، وجميع ماحكاه سيبويه من ذلك .

ومنه : إشعارى باللفظة التى تكون للواحد والجميع ، نحو : بادِىَ الرأىِ ، ثم يأتى حكم بعد التعقُّب ، فيشعر أن اللفظة للجميع على غير صيغتها فى الواحد ، نحو ما حكاه سيبويه من باب دِلاص وهِجان ؛ وإعلامى

أنه ليس من باب جُنُب ورِضًى ، بدليل دِلاصَيْن وهِجانين . وتذكيرى بجمع الأسماء الأعلام كزيد وعمرو وهند ودَعْد ، وأن ذلك جارٍ على ما تجرى عليه الأنواع والأجناس ، على ما أحكمه سيبويه .

ومنه : تحريزى للمتدرّس من الأسماء الأعلام التى هى صفة فى أوضاعها ، كالحسن والعباس ، وأن اللام فى ذلك إشعار بالصفة ، وحذفَ اللام إشعار بالعَلَمية ، نحو ما أنشده سيبويه من قولهم :

ونابِغَةُ الجَعْدِىُّ بالرَّمْلِ بَيْتُه عليهِ تُرابٌ من صَفيحٍ مُوَضَّعِ

وإنما احتجتُ إلى ذلك لما يَنْتُج من الأحكام فى الجموع ، فصار هذا مما يُؤْثَر لغيره لا لنفسه .

ومنه : تذكيرى بالآحاد التى جاءت على « مَفاعِل ومَفاعيل » وما شاكلها ، كحَضَاجِر وناقة مَفاتيحُ ؛ وإشعارى بما تدخله الهاء لا للعُجمة ، ولا نسب ، ولا عِوض ، ولا جِنس ، كصياقِلَة وملائكة . إلى ذكرى ما لا أكاد أُحصيه إلا بعد شَغَب ، وإطالة تعَب ، نحو ما استُغْنِى عن تصغيره بلفظ غيره ، وهو دال على التصغير ، وتحقير الأحايين ، وتوجيه ذلك على أىّ وجه هو ، من أنه مفارق لطريق التصغير فى المعنى .

وقال المؤلف عن تمييز المشتبهات[1] : « ومن غريب ما تضمَّنه هذا الكتاب ، تمييز أسماء الجموع من الجموع ، والتنبيه على الجمع المركَّب ، وهو الذى يسمِّيه النحويون جمع الجمع ، فإن اللُّغويين جمًّا لا يميزون الجمع من اسم الجمع ، ولا ينبهون على جمع الجمع .

ومن طريف ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، الفرق بين التخفيف البَدَلىّ ، والتخفيف القياسىّ ، وهو نوعا تخفيف الهمز ، كقولى : إن قول العرب أخْطَيْت ليس بتخفيف قياسىّ ، وإنما هو تخفيف بَدَلىّ محض ، لأن همزة أخطأت همزة ساكنة قبلها فتحة ، وصورة تخفيف الهمزة التى هَذِى نِصْبَتُها، أن تُخلَص ألفا محضة ، فيقال : أخْطَات ، كقولهم فى تخفيف كأس : كاس . . . وهذا الذى أبَنْتُ لك ، فى أخطيت ونحوه ، باب لطيف قد نبا عنه طبع أبى عُبيد وابن السِّكِّيت وغيرهما من متأخِّرى اللغويين . فأما قدماؤهم فأضيق باعا ، وأنْبَى طباعا . . .

ومما انفرَد به كتابنا ، الفرق بين القلب والبدل ، وعَقْد اسم الفاعل بالفعل إذا كان جاريا عليه ، بالفاء ؛ وعقده إذا لم يك جاريا عليه ، بالواو ، وذلك لسبب دقيق فلسفىّ ، لطيف خفىّ نحوىّ . . .

ومن ذلك أن أفرّق بين الفعل المنقلب عن الفعل ، وبين الفعل الذى هو لغة فى الفعل ، وليس بمنقلب عنه ، بوجود المصدر وعدمه ، كجذَب وجبَذ ، فإنهما لغتان ، لأن لكلّ واحد منهما مصدرا ، وأما يئِس وأيِس ، فالأخيرة مقلوبة عن الأولى ، لأنه لا مصدر لأيس ؛ ولا يُحتجّ بإياس : اسم رجل ، فإنه فِعال من الأَوْس ، وهو العطاء ، كما يسمَّى الرجل عطيَّة ، وهبة الله ، والفضل . . .

(١) المحكم ٨ – ١٤ .

ومن أعجب ما اختُصّ به هذا الكتاب : تخليص الياء من الواو ، وتعيين ما انقلبت عنه الألف المنقلبة من ياء أو واو ، وتمييز الزائد من الأصل ، بتخليص الثلاثىّ والرباعىّ والخماسىّ » .

وكان المؤلف يريد من هذه الخطوات كلها النظام والاختصار ، قال [1] « إن كتابنا هذا مشفوع المِثْل بالمِثْل ، مقترن الشكل بالشكل ، لايفصل بينهما غريب ، ولا أجنبىّ بعيد ولا قريب ، مهذَّب الفصول ، مرتَّب الفروع بعد الأصول . . . هذا إلى ما تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع ، والإيجاز والاختصار ، مع السّلامة من التّكرار ، والمحافظة على جمع المعانى الكثيرة ، فى الألفاظ اليسيرة . . .

ومن بديع تلخيصه ، وغريب تخليصه ، أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول : والأنثى بالهاء ، فلا أُعيد الصيغة ، وإن خالفت الصيغة ، أعلمت بخلافها إن لم يكن قياسيا ، نحو بِنْت أو أخت . . .

وفى كتابى هذا أشياء من الاختصار ، وتقريب التأليف ، وتهذيب التصنيف ، ما لو ذكرته لكان فيه سِفْر جامع ، ولكنى بهذا الذى أرَيْت منه قانع » .

والأمر الذى يُؤْسف له حقا ، أن المؤلف لم يستطع أن يحقّق جميع هذه الخطوات ، لنرى كيف تصل به إلى ما يتمنى . وكان أعظم سبب عاقه عن تحقيقها ، اعتماده على المراجع اللغوية السّابقة عليه ، واغترافه موادّه منها ، وهى لاتلتزم نظاما شبيها بالنظام الذى كان يضعه نُصب عينيه .

وجديرٌ بنا قبل الانتقال إلى نقطة أخرى ، أن ننبّه على أن كثيرا من الخطوات التى ذكرها ابن سِيدَه ليست من ابتداعه ، وإنما حاولها مؤلفون فى اللغة قبله ، وذكروها فى مقدماتهم كما ذكرها .

وسرد المؤلف فى مقدمته أسماء المعاجم والكتب التى استعان بها فى تأليف المحكم ، فقال [2] : « وأما ماضمّنّاه كتابنا هذا من كتب اللغة : فمصنف أبى عُبيد ، والإصلاح ، والألفاظ ، والجمهرة ، وتفاسير القرآن ، وشروح الحديث ، والكتاب الموسوم بالعين ، ماصحّ لدينا منه ، وأخذْنا بالوثيقة عنه ، وكتب الأصمعىّ ، والفرّاء ، وأبى زيد ، وابن الأعرابىّ ، وأبى عُبيدة ، والشّيبانىّ ، واللّحيانىّ ، ماسقط إلينا من جميع ذلك ، وكتب أبى العبّاس أحمد بن يحيى : المجالس ، والفصيح ، والنوادر ؛ وكتابا أبى حنيفة ، وكتب كُرَاع ، إلى غير ذلك من المختصرات ، كالزبرج ، والمكنّى ، والمبنّى ، والمثنّى ، والأضداد ، والمبدل ، والمقلوب ، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلّلة العجيبة ، الملخّصة الغريبة ، المُؤثَرة لفضلها ، والمستراد لمثلها ، وهو حَلْى كتابى هذا وزَيْنه ، وجماله وعينه ، مع ما أضفته إليه من الأبنية التى فاتت كتاب سيبويه معلّلة ، عربية كانت أو دخيلة .

وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخّرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى علىّ الفارسىّ : الحلَبيّات ، والبغداديات ، والأهوازيات ، والتّذكرة ، والحُجّة ، والأغفال ، والإيضاح ، وكتاب

(1) المحكم ٧ ، ١٢ ، ١٤ .

(2) المحكم ١٥ .

الشعر ؛ وكتب أبي الحسن بن الرمانى ، كالجامع والأغراض ، وكتب أبي الفتح عثمان بن جنى ، كالمغرب ، والتمام ، وشرحه لشعر المتنبي ، والخصائص ، وسرّ الصناعة ، والتعاقب ، والمحتسب ، إلى أشياء اقتضبتها من الأشعار الفصيحة ، والخطب الغريبة الصحيحة » .

وقال أيضا [1] : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا ، إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدّم فى علم العروض والقوافى » .

وقد ظهر تأثُّر المؤلف بعلوم النحو والصرف والعروض والمنطق جليا فى المحكم ، فظهر جامعا للصيغ ، مستقصيا فيها ، مع اختصار فى العبارة ، وعدم إلحاح على نسبة كل تفسير إلى صاحبه ، منظِّما للموادّ ، ميّالا إلى التعليلات النحوية والصرفية ، مُفيضا فى المصطلحات العروضية ، مصبوغ العبارة بصبغة منطقية ظاهرة .

ولم يسلَم الكتاب بطبيعة الحال من المآخذ ، قال الصفدىّ [2] : « كان ابن سيده ثقة فى اللغة حجّة ، لكنه عثر فى المحكم عثرات . . . وكذلك يهم فى النسب » . وألّف أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن (أو عبد الرحمن بن عبد السلام) المعروف بابن برّجان ردّا عليه ، بيّن فيه أغلاطه فى المحكم . ولم يصل إلينا نقد ابن برجان ، ولكن لدينا مجموعة من التعليقات والنقود ، منثورة على هامش المخطوطة المرقومة (٥١ لغة) ، المحفوظة فى دار الكتب المصرية . وهى تُبين أن المؤلف وقع فى بعض التفسيرات الخاطئة ، وصحّف بعض الألفاظ كتابة أو ضبطا ، وبعض الشواهد ، كما اختلّ عليه بعض أبيات الشعر . وقد نبّهنا إلى ما وقع من ذلك فى مواضعه .

ومُجمل القول : أن محكم ابن سيده أحسن المعاجم التى التزمت منهج الخليل فى العين ، ترتيبا للأبواب والموادّ وأوجزها تعبيرا ، وأحفلها بالتعليلات والتخريجات النحوية والصرفية ، ومن أجمعها للصيغ والألفاظ والتفسيرات .

(١) المحكم ١٥ .

(٢) نكت الهميان ٢٠٤ .

وصف نسخ كتاب المحكم

قابلنا هذا الجزء الذى بين أيدينا – الجزء الأوّل – على المخطوطات التى استطعنا الحصول عليها ، وهى ثلاث . وهذا بيانها :

نسخة دار الكتب المصرية

التى رمزنا إليها بحرف « ف »

وهى مشار إليها فى الدار بالرقم ٥١ لغة ، وكانت فى خمسة مجلدات وصل إلى دار الكتب الأجزاء الأربعة الأولى ، وبها خروم فى مواضع مختلفة ، أكملتها الدار من النسخ الأخرى التى تملكها ، كما نسخت الجزء الأخير .

وهى ملفقة من عدة خطوط ، وتقع تواريخ نسخها بين الأعوام ٦٥٥ و ٦٧٥ و ٧٤٥ ، و ٧٤٦ هـ ؛ ومؤكّد أن هذا التلفيق يعود إلى زمن بعيد ، لأن العلامة الفيروزأبادى المتوفى ٨١٧ هـ ، عارضها على أصل آخر للكتاب فى سنة ٧٥٧ ، وأثبت ذلك بخطّه عليها .

والمجلد الأول من هذه النسخة يبتدئ ببداية الكتاب ، وينتهى إلى مادّة « حقر » ، وهو فى ٦٣٠ صفحة ، وكتبه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن إسماعيل بن المظفر بن عساكر بدمشق سنة ٦٧٥ ؛

والمجلد الثانى يبتدئ بمادة « حقل » ، وينتهى إلى مادة « خدج » . وهو فى ٦٣٨ صفحة ، وكتبه عبد القاهر ابن عبد الله بن عمر البوازيجى بدمشق سنة ٦٥٥ هـ ؛

والمجلد الثالث يبتدئ بمادة « خجد » ، وينتهى إلى مادة « كرن » . وهو فى ٦٩٠ صفحة ، وكُتب سنة ٧٤٦ هـ ؛

والمجلد الرابع يبتدئ بمادة « كرن » ، وينتهى إلى مادة « سبم » . وهو فى ٦٠٠ صفحة ، وكُتب سنة ٧٤٥ هـ ؛

والمجلد الخامس يبتدئ بمادة « سأسأ » ، وينتهى بانتهاء الكتاب . وهو فى ٨٨٤ صفحة ، وقد كُتب فى سنة ١٣٤٣ هـ ؛

والجزء الذى بين أيدينا مكتوب بخطّ نسخى جميل واضح ، ماعدا ثلاث صفحات فى أوله كتبت بخط حديث. وتشتمل كل صفحة على ثلاثة وعشرين سطرا ، فى كل سطر نحو أربع عشرة كلمة . وهى مضبوطة ضبطا كاملا صحيحا فى جملته . والتزم الناسخ أن يجعل الشّواهد من الشعر فى سطور مستقلّة ، وأن يكتب العناوين بخط كبير ظاهر . ونبّه الناسخ على تجزئة المؤلف فى نهاية كلّ جزء ، ويتبين من هذا التنبيه أن جزءنا يضمّ

ستة أجزاء أو أكثر ، لأن الكاتب أغفل التّنبيه على نهاية الجزء السّادس . كذلك نبّه فى آخر مادة « فصع » على أن المجلد الثانى قد انتهى .

وعلى حواشى هذا الجزء بعض تعليقات واستدراكات لبعض قرّائها ، وتنبيهات فى عدّة أماكن على أن النسخة قد قوبلت بنسخة أخرى .

والصفحة الأولى التى عليها اسم الكتاب ، واسم مؤلفه ، قد تلف نصفها الأعلى كله ، وبقى نصفها الأسفل ، وفيه جزء من خبر وفاة المؤلف وتاريخها ، ونَصُّه :

. . . . دانية فى ربيع

. . . . ستون سنة أو نحوها . وقيل إنه توفى

. . . . أشهر وأصحّ . والله أعلم

. . . . الجمعة قبل صحيحا سويا إلى وقت صلاة المغرب ثم دخل المتوضأ فأخرج منه

. . . . على تلك الحال إلى العصر من يوم الأحد . ثم توفى رحمه الله وعفا عنه وعنا بفضله ومنه .

ويلى ذلك ضوابط منظومة لترتيب حروف الكتاب .

نسخة الزيتونة

المرموز لها بالحرف « ز »

وهى أيضا ليست نسخة واحدة ، وإنما هى أجزاء متناثرة من الكتاب ، صوّرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، من جامع الزّيتونة بتونس ، وكانت قبلُ مفرّقة فى مكتبات عدّة ، مثل المكتبة العبدلية الصادقية ، والمكتبة الأحمدية . والجزء الذى رجعنا إليه مكتوب بخط نسخى مَشْرِقىّ واضح ، يُظنّ أنه يرجع إلى القرن السابع . وتشتمل كل صفحة منه على واحد وعشرين سطرا ، ومتوسّط عدد الكلمات فى السّطر ثلاث عشرة كلمة . وهى مضبوطة ضبطا كاملا ، أو قريب من الكامل ، ولكنه أقلّ صحّة من ضبط النسخة السابقة « ف » . والتزم الكاتب فيها وضع الشواهد الشعرية فى سطور مستقلّة ، وكتابة العناوين بخط كبير . وليس على حواشيها تعليقات ، ولا تنبيه على مقابلتها بأصل آخر ، ولا إشارة إلى تجزئة المؤلف .

والصفحة الأولى من هذه النسخة عليها اسم الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه ابن سِيدَه ، وعليها كتابات كثيرة ، مهوشة ، متداخلة ، ناصلة المداد ، لا يمكن متابعة قراءتها فى سهولة ، وتتضمّن ضوابط شعرية لترتيب حروف الكتاب .

نسخة كوبريلى

المرموز لها بالحرف « ك »

وهى مصوّرة فى « فيلمين » محفوظين بمعهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية بالقاهرة، رقمهما ٧٤٦، ٧٤٧، عن نسخة مخطوطة فى مكتبة كوبريلى، رقمها ١٥٧٣ .

وهى مكتوبة بخط نسخى واضح، يرجع إلى القرن التاسع، فيما يظنّ. وفيها ضبط لكثير من الحروف، ولكنه أقلّ صحّة من ضبط النسخة السابقة « ز ». ولم يلتزم الكاتب فيها استقلال الشواهد الشعرية فى سطور خاصّة، ولا إبراز جميع العناوين، ولا التنبيه على مقابلة بأصل، ولا إشارة إلى تجزئة المؤلف .

وتشتمل الصفحة من هذه النسخة، على واحد وثلاثين سطرا، فى كل سطر نحو خمس عشرة كلمة. وتبدأ مقدمة المؤلف بالبسملة، يليها عبارة: « قال أبو الحسن علىّ بن إسماعيل ».

وهى على العموم أقلّ وضوحا من سابقتيها .

وعلى الصفحة الأولى منها أبيات منظومة لتبين ترتيب حروف الكتاب .

وعلى الصفحة الثانية ختم وقف، نصه: « هذا مما وقف الوزير أبو العبّاس أحمد بن الوزير أبى عبد الله محمد، عرف بكوبريلى، أقال الله عثارهما » . وإلى اليسار ختم صغير بداخله: « إنما لكلّ امرئٍ ما نوى » .
وعلى اليسار بقرب أسفل الصفحة هذه العبارة: « مما ساقه سائق التقدير، إلى نوبة العبد الفقير، إلى مولاه القدير، أحمد بن محمد، عُفى عنهما » .

طريقة تحقيق هذا الجزء

كان الهدف الأوّل فى التحقيق تقويم النصّ، وإخراجه للقارئ صحيحا سليما، كما ألّفه صاحبه، وعدم التكثر بالتعليقات فى كتاب بضخامة المحكم، والاكتفاء بالضرورى منها. فاتخذنا من النسخة التى رمزنا لها بالحرف « ف » أصلا، لأنها أصحّ المخطوطات وأدقها ضبطا. وحافظنا على متنها ما كان سليما، ولو خالف ما فى المعاجم الأخرى. ثم قابلنا هذه النسخة بأختيها، وأثبتنا الخلافات الوجيهة بينها، أما الخلافات الراجعة إلى خطأ ظاهر من الناسخ، أو إهمال، أو سبق قلم، فأهملناها. ثم قابلنا الأصل الذى خرجنا به بعد العمل

السابق ، بالمعاجم المطبوعة بين أيدينا ، وخاصّة لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للسيد مرتضى الزَّبيدىّ . وفى هذه المرحلة أثبتنا كل خلاف بين أصلنا وهذه المعاجم التى نعتمد عليها فى دراستنا اليوم . ولما كان ابن منظور قد أدخل المحكم برمّته فى كتابه ، فقد عارضنا الاثنين كلمة كلمة ، ولم ننبّه فى كل شاهد شعرىّ إلى وجوده فى اللسان ، لأن ذلك أمر بَدَهىّ ، وإنما نبّهنا إلى وروده فى موادّ أخرى غير المادة التى هو فيها ، إن كان الموضع الثانى يصحّح خطأ فى الموضع الأوّل .

ثم بحثنا عن الشواهد الشعرية المنسوبة إلى شعراء لهم دواوين مطبوعة ، فى دواوينهم ، ونبّهنا على عثورنا عليها ، وموضعها فى الديوان ، أو عدم عثورنا . ولم نعن بذكر جميع ماوجدناه من الروايات المخالفة لما فى المحكم ، إلا إذا كان هذا الاختلاف فى الكلمة المستشهد عليها . فى هذه الحالة أثبتنا الرّواية ، ونبّهنا على أنه لاشاهد فيها . وعنينا كذلك بنسبة ما أهمل ابن سيده نسبته من الشّواهد الشعرية ، بقدر الإمكان .

وعنينا بما أورده من آيات قرآنية ، فأشرنا إلى سورتها ، ورقم آيتها .

وقد نهجنا فى ذلك كله على المنهج الذى وضعته اللجنة التى ألفها معهد المخطوطات لنشر هذا الكتاب .

مصطفى السقا · حسين نصار

بيان الرموز التى أشير بها إلى مراجع التحقيق

ت : تاج العروس للزبيدى .
ج : الجمهرة لابن دُرَيد .
ح : المصباح المنير للفيومىّ .
س : أساس البلاغة للزمخشرىّ .
ش : هامش المصورة « ف » .
ص : الصحاح للجوهرىّ .
ق : القاموس المحيط للفيروزابادىّ .
ل : لسان العرب لابن منظور .
مخ : المخصَّص لابن سيده .
ن : نهاية الغريب لابن الأثير .
هـ : التهذيب للأزهرىّ .

١٦

١٥

لوحة نسخة دار الكتب المرموز لها بالحرف « ف »

لوحة من نسخة الزيتونة المرموز إليها بالحرف « ز »

ولقريع من النساء الناعمة واحد خرع وخراع حكاهما ابن الأعرابي وقيل الخريع والخريعة المكسرة • التي لا ترد يد لامس كأنها تخرع له قال يعيد راجعة بين أمام العنبر في بيتها • متى الخريع تركت [illegible] وكل سريع الانكسار خريع وقيل الخريع الناعمة مع فجور وقيل الخريع الماجنة المتبرجة والخراعة الدعا ورجل مخرع ذاهب في الباطل خرع الجلد والثوب يخرعه خرعا فانخرع شقه وخرع أذن الشاة خرعا كذلك وقيل هو شقها في الوسط • واخترع الشيء اقتطعه واختزله وهو من ذلك لأن الشيء يقطع وفي الحديث يسعى على المغيبة من مال زوجها ما لم يخترع ماله وقال أبو عبيد الاختراع ها هنا الخيانة وليس بخارج من معنى القطع حكى ذلك الهروي في الغريبين واخترع الشيء ارتجله والاسم الخرعة والخراع داء يصيب البعير فيسقط ميتا ولم يخص ابن الأعرابي به بعيرا ولا غيره إنما قال الخراع أن يكون صحيحا فيقع ميتا والخراع الجنون وقد خرع بهما وامرأة خروعة رخصة مشتق من ذلك والخريع والخريع العصفر وقيل شجرة والخروع نبت لين مسترخ قال بعض الطبريين سمي به خروعا مشتق من الخرع وقيل الخروع كل نبات قصف ريان من شجر أو عشب وابن الخرع أحد فرسان العرب وخرعة [illegible] واحد والادر الخيعل الأبرد وقيل ثوب غير مخيط الفرجين يكون من الجلود ومن الثياب وقيل هو درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر تلبسه المرأة كالقميص قال المتنخل الهذلي • السالك الثغرة اليقظان كالئها • مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل والخيعل من أسماء الذئب وخيعل اسم موضع قال الدريني [illegible] إلى خيعل إلا معلم [illegible] خلع الشيء يخلعه خلعا واختلعه كنزعه إلا أن في الخلع مهلة وسوى بعضهم بين الخلع والنزع وخلع الثوب والرداء والنعل يخلعه خلعا جرده وفي التنزيل فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى [illegible] من [illegible] وكل ثوب تخلعه عنك خلعة وخلع [illegible] خلعا أزاله وخلع الربقة عن عنقه نقض عهده وتخالع القوم نقضوا العهد بينهم وخلع دابته يخلعها خلعا وخلعها أطلقها من قيدها وكذلك خلع قيده قال • وكل أناس قاربوا قيد فحلهم • ونحن خلعنا قيده فهو سارب وخلع عذار الفتاة عن [illegible] وهو على المثل بذلك وخلع امرأته خلعا وخلاعا فاختلعت أزالها عن نفسه وطلقها أنشد ابن الأعرابي • [illegible] فإنه [illegible] • [illegible] وخلعه من النسب أزاله وهو خليع مخلوع عن نسبه وقيل هو المخلوع من كل شيء والجمع خلعاء كأنهم [illegible] وخلع خلاعة فهو خليع تباعد والخليع الشاطر وهو منه والأنثى بالهاء والخليع الصياد لانفراده والخليع الملازم للقمار والخليع القدح الفائز أولا وقيل الذي لا يفوز أولا [illegible] والخلعة والخلاع والخيلع والخولع كالهلع والجنون يصيب الإنسان • وقيل هو فزع يبقى في الفؤاد يعتري منه الوسواس وقيل الهم والنزع • قال جرير • لا يعجبنك أن ترى بمجاشع • جلد الرجال وفي القلوب الخولع والخولع داء يأخذ الفصال [illegible] والمخلع الذي كان به [illegible] ورجل مخلع وخيلع ضعيف • وفيه خلعة أي ضعف • والخلع من الشعر [illegible] الضرب الثاني من البسيط [illegible]

لوحة من نسخة كوبريلي المرموز إليها بالحرف « ك »

منه بمعنى ذلك لانه خفيف وماء [illegible] ومرعى لان اصله [illegible] من العرب فقد حذف
منه حرف لان اصله تمامه في الحزن ونداد وقد خد [illegible] من مستعمل يونه فعطع هذا الوندان فذهب
من البيت ونداد فكان البيت خلع الادا اسم التحليج لحية لعطع يونه مستعمل لانهما للبيت كالبدن
فكانهما بدان خلعناه وتخلع في مشيه من تفككه واسار ند نه والخلع داء المفاصل من اليد
او الرجل من غير تسويه وخلع وصالة ان الخا ونوب خليع خلق وبعيره خالع لا يعدل ان يثور اذا خطر
الرجل على ظهره وركد وقيل انما ذلك لانخلاع عصبه عرقوبه وخلع الزرع خلاعة اسعا واخلع ما
فيه الحب وبسره خالع وخالعه نضيجه وقيل خالع غير هاء الفسره اذا تضج كلها وخلع الشيخ
خلقا اورق وكذلك العضاه وخلع شغفا ورقه والخلع القديد المشوي وقيل القديد يشوي والخلع لحم
يحمل مع ما ناله والخولع الهيذجين هذا حتى يخرج دسمه وذلك اذ يطبخ حتى يخرج دسمه من نضجه
ويحمل عليه رصيص التمر المنزوع النوى والدقيق ويساط حتى يختلط ثم يبرد بموضع فاذا ارادوا ... منه
ثمنه وتخلع القوم تسللوا وذهبوا من الاعداد واشد ... ودعا بخلب فاتوا خوله ... يخلعون يخلع ...
والخالع الجدي والخليع والخيلع الغول والخليع اسم رجل من العرب والخلعاء بطن من بني عامر والخلع من الثياب
والذئاب لغة في الخيعل والخيلع الذئب عن كراع والخيلع النعمة من الادم وقيل الخيلع الادم عليه ما ...
نفضا كنفض الريح تلقي الحيلعا وقال رجل من كلب ما بال ... واخوننا لكاه حتى ... كالخيلع
والخلعلع من اسماء الضباع معلوم ... اللحم استرخاء الحسم ... والخيعه اسم ...
العين والخاء والنون خنع له واليه يخنع خنوعا خضع وذل ... اليه وليس باهل لذلك واخنعته الحاجة
اليه ... وفي الحديث ان اخنع الاسما الى الله تعالى من تسمى باسم ملك الاملاك اى اذلها ...
والخناعة الاسم وخنع اليها خنعا وخنوعا ... للفجور وقيل اسعى اليها ورجل خانع فاجر والخنع ... وكذلك
خنوع والخنع ... قال لا ... من الحنادم ... ولا يرون للجار ... خنعا ...
خنعه اى عيبا ... بنى زيد ... الامر يخنع بالمرء ...
والاسم الخنعه ... مغلوبه النخاع والنخاع والنخاع عرق ابيض في داخل ... في فقار الصلب
حتى يبلغ ... وهو يسقى العظام ... النخاع ... والمنحم ... قطع النخاع ... القفا
الشديد ... من قطع النخاع وفي الحديث ان اخنع الاسماء عند الله ان يتسمى الرجل باسم ملك الاملاك وفي بعض الروايات
اخنع اى اذل وقد تقدم والناخع العالم ... وقيل هو المبين للامور ...
المدح من ذلك ... الاعرابي والناخعة ... الانسان كالنخاعة ... الرجل ...
... وقبله ... ابو ...
والخاء والفاء ... خنعا وخنوعا ...

... فقد ... وضحتي ...

ورجل ... واخنعت ... من ...
...
والناج ...

لوحة من نسخة كوبريلي المرموز إليها بالحرف «ك»